

السودان يوظف ورقة الحكم الذاتي لإنقاذ المفاوضات مع حركة الحلو

السلطة الانتقالية تنتظر تنازلات بشأن علمانية الدولة مقابل الحكم الذاتي

تحاول السلطة الانتقالية في السودان إيجاد حلول وسطية لحلحلة المفاوضات المتعثرة بينها وبين الحركة الشعبية قطاع الشمال دون السقوط في فخاخ الانفصال، ومن بين الاقتراحات تمكين منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان من حكم ذاتي.

● الخرطوم - استخدمت السلطة الانتقالية في السودان إحدى الأوراق المهمة في مواجهة تعثر المفاوضات مع الحركة الشعبية شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، ونهبت باتجاه تنفيذ بند الحكم الذاتي للمنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان) الذي نص عليه اتفاق جوبا للسلام، في محاولة لتقديمبادرة نوابا حسنة تجاه الحركة التي تصر على تطبيق كامل لعلمانية الدولة وتطالب بالحق في تقرير المصير.

وأصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق عبدالفتاح البرهان مؤخرا مرسوما دستوريا يقضي بتطبيق نظام الحكم الذاتي في المنطقتين، على أن يكون ذلك دون المساس بوحدة السودان شعبا وأرضا أو السلطات الحصرية للخرطوم.

وقال المحلل السياسي الشفيق أديب إن مجلس السيادة يسير بخطوات محسوبة في ملف الحكم الذاتي للمنطقتين، فهو يسعى لإنهاء حالة الغبن التاريخي المنجز لدى أبناء المنطقة بعد الحروب العديدة التي خاضوها ضد نظام البشير بإتاحة الفرصة أمامهم لإدارة الولايات التابعة للمنطقتين، ويوجه جهوده نحو التنمية لتكون الدولة المركزية جاذبة بما لا يقود للوصول إلى مرحلة الانفصال.

وأضاف لـ"العرب" أن الحكومة تدرك بان تجربة انفصال الجنوب مريرة وسوف يكون من الصعب تكرارها من جانب المواطنين الذين رأوا باعينهم هشاشة الدولة الجديدة، وترى أهمية إتاحة العمل السياسي والاقتصادي والإداري أمام الحركات المسلحة بعيدا عن أجواء الحروب السابقة، وأن القرار يتيح توافد أبناء جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى مناطقهم الأساسية لاختيار ممثليهم في إدارة الأقاليم والولايات.



صديق إسماعيل

السلطة حاولت حل أزمة المفاوضات بخلق أزمة أخرى

الشفيق أديب

سعي لإنهاء الغبن التاريخي لأبناء جنوب كردفان والنيل الأزرق



لا مهرب من التنازلات لتفادي الانفصال

وتكوين مجلس رئاسي يقوم بمهام وسلطات الرئيس، بجانب رئيس وزراء يقوم بالإشراف على أداء الجهاز التنفيذي. وأوضح القيادي بحزب الأمة الفريق صديق إسماعيل أن المفاوضات الانتقالية حاولت أن تسد أزمة المفاوضات المتعثرة مع الحلو بخلق أزمة أخرى قد تؤدي إلى إرباك نظام الحكم في البلاد نتيجة وجود أنظمة مختلف للحكم في الولايات والإقاليم، مع أن اللامركزية تسود كافة إدارات الولايات إلا أن السلطة أدخلت نفسها في تفاصيل كان من المقرر حسمها في مؤتمر الحكم الدستوري الذي يجري التحرك بشأن عقده قريبا.

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن القرار لم يراع مهادنة الوحدة الوطنية، لأن ما حدث الآن تكرر من قبل الجنوب منذ بداية سبعينات القرن الماضي وادى إلى انفصال دولة جنوب السودان عام 2011، وبالتالي فالحكومة تعمل على زراعة عواصف وأعاصير سياسية قد تهدد تماسك الدولة.

وقد تكون الخطوة الأخيرة غير مقلقة في الوقت الحالي لكنها تسهل الاتجاه نحو استخدام حق تقرير المصير الذي

أحدث جدلاً واسعاً في مفاوضات جوبا. وفي ظل الضغوط الدولية التي يتعرض لها السودان تبدو البيئة خصبة للانفصال، وكان يمكن تقديم تنازلات في قضايا أخرى مقابل تمرير مطالب الحكومة حول العلمانية، لكن الإعلان عن هذه الخطوات حاليا يشجع على رفع سقف المطالب.

ويؤكد متابعون أن الحكم الذاتي لا بد أن ينبع من توافق كافة أبناء الإقليم ويجري التشاور حوله أولا على نطاق الحكومة حول العلمانية، لكن الإعلان عن هذه الخطوات حاليا يشجع على رفع سقف المطالب.

ويؤكد متابعون أن الحكم الذاتي لا بد أن ينبع من توافق كافة أبناء الإقليم ويجري التشاور حوله أولا على نطاق الحكومة حول العلمانية، لكن الإعلان عن هذه الخطوات حاليا يشجع على رفع سقف المطالب.

حماس تهدد: أموال قطر أو التصعيد

● غزة - هدت حركة حماس بتصعيد الموقف مع إسرائيل على خلفية رفض الحكومة الإسرائيلية تمكينها من المنحة القطرية، والاستعاضة عن ذلك بالمنحة الجديدة لتمثل في تولى الأمم المتحدة الإشراف على تلك الأموال في قطاع غزة. وكانت إسرائيل أعلنت عقب التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع حماس في الثاني والعشرين من مايو الماضي، أنها لن تقبل مجددا بوصول أموال قطرية للحركة الفلسطينية التي تسيطر على القطاع المحاصر.

وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية مؤخرا أنه تم الاتفاق على إنشاء آلية جديدة لنقل أموال المنحة القطرية إلى غزة، وذكرت القناة الإسرائيلية "12" أن الآلية الجديدة لن تشمل السلطة الفلسطينية في رام الله، بل سيتم نقل أموال المنحة عن طريق الأمم المتحدة، ولن يتم نقل الأموال كما كان في السابق نقدا داخل صناديق.

وودت قطر منذ العام 2018 في إرسال أموال إلى حماس نقدا عبر مطار بن غوريون الإسرائيلي، في اتفاق جرى بين الدوحة وحكومة بنيامين نتنياهو حينها بغية شراء الهدوء على الجبهة الجنوبية.

وكان الهدف من تلك الأموال شراء الوقود لحطة الطاقة الوحيدة في الجيب الفلسطيني المحاصر وتمويل مشاريع البنية التحتية وتوفير راتب شهري قدره 100 دولار لآلاف من العائلات الفلسطينية الفقيرة.

وكشفت أحداث العنف التي تفجرت في القطاع في مايو الماضي وما أظهرته حماس من استعداد واضح لها على مستويات مختلفة، فشل الرهان على تلك الأموال لضمان الهدنة.

واعتبرت دوائر أمنية إسرائيلية أن الأموال التي كان يسمح لحماس بتسلمها من قطر تم استثمارها في تحسين قدرات الحركة العسكرية. وقال رئيس الموساد السابق يوسي كوهين، إنه كان من الخطا الاعتماد على الأموال القطرية في محاولة لإحلال الهدوء في غزة.

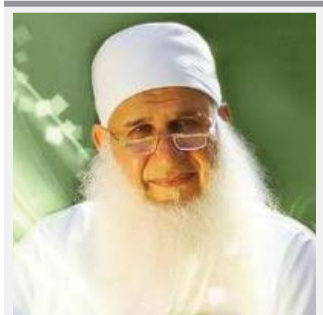
وأضاف "كننا نأمل في أن تقودنا المشاركة القطرية والمال القطري إلى تسوية مع حركة حماس، لكن الأمور خرجت قليلا عن السيطرة".

وتساءل العقيد عيران ليرمان النائب السابق لمستشار الأمن القومي للبلاد "هل كان الإجراء القطري مفيدا لنا؟ لا نعتقد ذلك".

ويرى مراقبون أن تلويع حماس بالتصعيد في حال استمر قرار منع وصول الأموال القطرية إليها يعكس مدى أهمية تلك الأموال للحركة.

البرلمان المصري يتحرك لمحاورة السلفيين وتجريم فتاواهم

أنهم كانوا ضمن الدوائر الداعمة لفكرة 30 يونيو سيقابل بخريف غضب من جانب الحكومة مدعومة بفكر برلماني، بحيث يكون تمكين فتاواهم آخر حلقات صراعهم مع الدولة التي تبين لها أن مواجهتهم العلنية للإخوان لم تكن سوى ستار يتخفون وراءه لغرض أن يرفسوا الجماعة ونهجها بتوظيف الدين لصالح مشبوها.



اعترافات القطب السلفي

محمد حسين يعقوب فرضت تسريع وتيرة إقصاء المتشددين فكريا

وتوحي الرسائل السياسية التي تلقفها نواب البرلمان أن الدولة ليست بحاجة إلى وجود ممثل عن التيار الإسلامي في المشهد السياسي، كما كانت الظروف تتطلب ذلك في توقيتات سابقة، فالأوضاع تغيرت محليا ودوليا والتهامات التي كانت تواجهها الحكومة بانها تقصي الإسلاميين لم تعد موجودة، وبالتالي فإن الخلاص من هذا العبء صار مسألة وقت ليس أكثر.

وما يعزز خطوة القضاء على الفتاوى العشوائية أن دار الإفتاء سبق لها استفتاء جمهوريا حول طريقة حصوله على الفتوى، وكانت المفاجأة أن 70 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أكدوا لجونهم لمواقع إسلامية يسيطر عليها إخوان وسلفيون، وهي إشكالية تواجه الحكومة بأن إسكات المتشددين يتطلب إعادة تبيض وجه المؤسسات الدينية أمام المجتمع لينق الناس في فتاواها.

ورأى أحمد كريمة أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر في تصريحات لـ"العرب" أن إقصاء المتشددين من الفتوى يقطع آخر ذبول الإخوان والسلفيين، لأن كليهما وجهان لعملة واحدة ويوظفون الدين والفتاوى لتحقيق أهداف سياسية مشبوها.

وأزمة فتاوى السلفيين أنها مرتبطة بالتحريم المطلق والتكفير في أحيان أخرى، والتحريض على كل من يخالف الأعراف والتقاليد وما ينص عليه الشرع، ولا مانع لديهم من إهدار دمه، أو على الأقل مقاطعته، مثل فتاواهم ضد الاقبات بتحريم تهنئتهم في المناسبات الدينية، والحث على الضغط على المحاكم لتطبيق الشرع والتمرد على القوانين المدنية.

ويرى متخصصون في شؤون التيارات المتشددة أن القضاء على الفتاوى المتطرفة يمنع شيوخ السلفية من الإفتاء خطوة أولى على طريق تجديد الخطاب الديني، وهو الملف الذي يدعمه الرئيس السيسي، لكنه يشعر بخيبة أمل جراء إخفاق المؤسسات الدينية في إحراز تقدم فيه يدعو أن السلفيين يحرصون الناس ضد القضية برمتها، ويبدو أن تعويل السلفيين على

في تكريس الوسطية وتجديد الخطاب الديني، وأمام الخلاف بين الطرفين، فضلت دوائر سياسية غلق باب النقاش البرلماني حول القانون لحين توافق الجهتين.

وتكمن التخوفات من أن يتم اختزال الفتوى في الأزهر، لأن ليس كل خريجيه معتدلين فكريا، ويجب اختيار شخصيات بعينها وسطية لتتصدى للفتاوى حتى لا نكتشف وجود علماء أخطر من السلفيين.

وظل السلفيون يتعاملون مع مسألة الفتوى باعتبارها البديل الوحيد للوصول إلى عقول الناس بعد تضيق الخناق عليهم في المساجد والزوايا التي كانوا يسيطرون عليها، ومنعهم من الخطابة، والاستحواذ على جمعاتهم التي اعتادوا استثمارها لجمع تبرعات وإعادة توظيفها في الإنفاق على زيادة نفوذهم المجتمعي.

وترتبط مناقشة وتمير مشروعات القوانين داخل مجلس النواب برؤية سياسية مدعومة من دوائر عديدة دخل مطبخ السلطة، باعتبار أن الأغلبية البرلمانية متماهية مع الحكومة لعضويتها في حزب "مستقبل وطن" الذي يصف على أنه الظهير السياسي للحكومة.

ويحظى التشريع الخاص بتكريم أسوأ غير المتخصصين في الفتاوى بتأييد برلماني واسع، في ظل إصرار السلفيين وأنصارهم من دعاة الفوضى وتغذية الاحتقان الطائفي وتحقير المرأة وترهيب الاقبات على إصدار فتاوى تتناقض كلياً مع توجهات الدولة التي تسعى لإنصاف النساء وفرض الاستقرار وإسناد مناصب لمسيحيين والقضاء كلياً على الطائفية.

نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي. وترى دوائر سياسية أن حالة الانحسار التي يعيشها التيار السلفي والمتنافسون معه منذ شهادة يعقوب تبدو فرصة ثمينة لتمرير تشريع يقصص المزيد من أجنحة التيار الإسلامي الذي يحاول تقديم نفسه على أنه بديل للمؤسسة الدينية الرسمية.

وأكد جهاد عودة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان في جنوب القاهرة، أن الصدمة المجتمعية التي حدثت نتاج تعرية بعض رموز السلفية تسهل مهمة البرلمان في مواجهة التطرف الفكري، لأن أي تشريع يستهدف عقلانية الفتوى قد يحظى بتأييد شرائح كانت تتعامل مع فتاوى الشيوخ بنوع من القدسية ولا تسمح بالاعتراض منهم.

وأضاف لـ"العرب" أن الظروف السياسية تسمح بانتصار الحكومة في مواجهتها مع السلفيين، وما يحدث من البرلمان توجه دولة كامل أجهزتها بعدما تسببت الفتاوى المتطرفة في تأليب الشارع وزيادة حدة الاستقطاب.

ويخشى مراقبون أن يكون الصراع الخفي بين المؤسسات الدينية حول احقية كل جهة بالتصدي للفتوى سببا في إعادة تجميد التشريع الخاص بتجريم إصدار غير المتخصصين للفتاوى، وتكرر مشاهد سابقة أجبرت البرلمان على تجميد مناقشة القانون، ما استثمره سلفيون وإخوان للتمادي في النفاذ للمجتمع بافكارهم المتشددة.

ويرغب الأزهر في أن يكون علماؤه وحدهم المسؤولين عن إصدار الفتاوى، وهو ما ترفضه وزارة الأوقاف وترى أن إقصاء رجالها من المشهد يخدم الفكر المتطرف، باعتبارها أكثر تحركا

محمد حسين يعقوب مؤخرا أمام محكمة جنابات القاهرة بشأن عدم صلاحية للفتوى وأنه ليس عالما بل له اتباع، فرضت على دوائر سياسية تسريع وتيرة إقصاء المتشددين فكريا عن إصدار الفتاوى باعتبارها الغطاء الشرعي الذي يستند عليه المتطرفون.

ودعا طارق رضوان رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب في طلب مقدم للبرلمان الأحد إلى حتمية إسكات من يطلقون على أنفسهم شيوخا وعلماء وهم ليسوا متخصصين في الفتوى، ويتسببون في فتن كثيرة.

وعلمت "العرب" أن إقرار التشريع الخاص بتجريم الفتاوى لغير المتخصصين يعني إمكانية حبس كل من يدعي أنه شيخ أو عالم ديني لتتاح له الفتوى، وهي رسالة ترهيب حكومية للتيار السلفي الذي يتعامل منذ ثورة 30 يونيو 2013 باعتباره الفصل الديني الوحيد الذي شارك في صناعة شرعية



محاورة التشدد تقتضي تجريم دعاته